الفصل الثاني

* كتب أصول الفقه
* صلة الفقه بعلوم اللغة.
* الفعل عند الأصوليين.
* زمن الفعل عند الأصوليين.
* فَعَلَ، يَفْعَلُ، افعل.
* نماذج من تطبيقات الأصوليين لزمن الفعل على المسائل الفقهية.

كتب أصول الفقه

صلة الفقه بعلوم اللغة :

لما كانت اللغة العربية الفصحى، هي الأداة التي توصل بها الفقهاء لاستنباط الاحكام الشرعية، حظيت الدراسات اللغوية عندهم بالاهتمام الكافي للوقوف على أسرار الكلمة، ومقاصدها في البيان والتعبير ولقد ظلت علوم اللغة تسير في ركاب الفقه وعلوم الدين منذ أن نشأ النحو العربي أساسا من أجل صيانة القرآن من اللحن، ثم من أجل شرحه والاقتراب من معانيه.

ولكن حاجة الناس الى تعلم العربية ظلت قائمة، فلقد تبين لهم أن كل علم من العلوم الاسلامية لا يتيسر لطالبه الا بالالمام بقواعد اللغة العربية.

يقول الزمخشري : "إنهم لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها، وتفسيرها، وأخبارها إلا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه، ومسائلها مبنيا على الاعراب"(1) لذلك كان لابد لمن أراد علم الشريعة، فيما يقرر ابن خلدون، أن يعرف العلوم المتعلقة باللسان العربي : "والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو العربي الذي به تتبين أصول المقاصد بالدلالة(2).

ومن مظاهر صلة الفقه بعلوم اللغة، الرواية التي جاء بها الزبيدي في الطبقات يقول : قال أبو بكر بن شقير : حدثني أبو جعفر الطبري قال : قال سمعت الجرمي يقول : أنا منذ ثلاثين سنة أفتي في الناس في الفقه من كتاب سيبويه قال فحدثت به ابن يزيد على وجه التعجب والانكار فقال : أنا سمعت

---

1 - مقدمة المفصل للزمخشري.

2 - مقدمة ابن خلدون ص: 499.

الجرمي يقول هذا، ذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث، فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث، اذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش(1) يريد أنه كان يفيد من الكتاب في الاستنتاج والقياس والتعليل.

وسئل الفراء عن الرجل سها في سجدتي السهو، قال لاشيئ عليه، قيل من أين لك هذا؟ قال : قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر عندنا لا يصغر. وكذلك لا يلتفت الى السهو في السهو(2).

ومما يؤيد الصلة التي تجمع المباحث النحوية بالقضايا الفقهية، أننا نجد السيوطي يقر بأنه رتب أصول النحو على ترتيب أصول الفقه لأن "القياس" وتركيبه، وأقسامه من قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد الى غير ذلك على أصول الفقه، فإن بينهما من المناسبة ما لاخفاء به، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقول من منقول(3).

منهج الأصوليين في الدراسة النحوية واللغوية

تنبه الأصوليون الى أهمية اللغة بمختلف فروعها في فهم النصوص لكونها أداتهم الأولى في استنباط الاحكام، وتخريج المسائل الفقهية، لذلك نجد أنهم انفردوا مع قلة قليلة من علماء اللغة الأقدمين في وصل علوم اللغة في اطارها النظري، بالنصوص التي تعمل فيها اللغة عملها لذلك يمكن القول : إن دراستهم للغة كانت دراسة وظيفية، تطبيقية، تنظر الى اللغة وهي تحيا في عالم النص فتعطي الاعتبار الأول للمعنى الذي يؤديه كل عنصر من عناصر الكلمة. وبذلك يمكن التفريق بين المنهج الذي أسسته المدارس النحوية، والمنهج اللغوي للفقهاء، أن الأول قواعد تنظيرية يراد لها الاطراد، والشمول لاستيعاب

---

1 - طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 66.

2 - نزهة الألباب لابن الانباري : 69.

3 - الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي : 22.

التراث اللغوي، وأن الثاني نظرة تطبيقية لهذه القواعد مع جعل فهمهم لروح النص، ومدلولاته في المقام الأول.

الفعل عند الأصوليين

تجاوز الأصوليون -وهم يعرفون الفعل- ما أثر عن سيبويه وتلاميذته الى تعريف آخر، أشمل وأقرب الى طبيعة الفعل في رأيهم، وهو التعريف الذي أورده النحاة فيما أورده عن نشأة النحو العربي، فلقد أثر عن علي بن أبي طالب قوله لأبي الأسود الدؤلي بعد أن أمره بوضع النحو، "الاسم ما أنبئ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به"(1) الى آخر الرواية فالفعل عندهم كلمة تنبئ عن حركة صادرة من المسمى، حيث ينشأ الإنباء من صيغة الفعل، لا من مادته، ولقد رأينا كيف عرف متقدمو النحاة، وأولهم سيبويه بأنه ما دل على حدث وزمن(2) وأن متأخريهم، حددوا وظيفته في أنه مادل على الحدث بمادته، وعلى الزمن بصيغته(3) وأضاف بعضهم دلالته على النسبة الى الفاعل(4) فالفعل عند الفقهاء : كلمة تنبئ عن حركة المسمى فقط، ولا علاقة لها بالزمن، ولقد اختلفوا في تحديد ماهية المسمى، فمنهم من ذهب الى أن المسمى هو الفاعل باعتبار أن الفعل ينبئ عن حركة الفاعل "لأن الأفعال تدل على أن الحدث الذي اشتملت عليه هيئاتها، وهو من اثار الفاعل، وصوادره المتحرشة من ذاته، بحسب ظاهر لفظها وان لم يكن لذلك مطابق بحسب الخارج كما في امتنع ويمتنع، واستحال الفعل عندهم ينم عن حركة الفاعل سواء كانت هذه الحقيقة خرجت الى الوجود، كما في "كتب" و "ذهب: أم كانت مجازيه، لا وجود لها في الخارج مثل استحال، وانعدم، وامتنع(5)، ومنهم من يرى أن المسمى، هو

1 - نزهة الألباء لابن الأنباري : 18.
2 - الكتاب : 12/1.
3 - شرح الرضي على الكافية : 224/2.
4 - حاشية الصبان علي الاشموني : 73/2.
5 - بدائع الأفكار للعراقي : 604.

الحدث نفسه، وأن حركة المسمى ما هي إلاّ تحقق هذا الحدث، وصدوره من الفاعل بعد أن لم يكن متحققا ولا صادرا عنه. وهو ما يسمونه بالخروج من القوة (أي قوة الوجود) الى الفعلية ومن العدم الى الوجود(1) "وهكذا لا تزيد دلالة الفعل عند الأصوليين عن نسبة الحدث الى فاعله، وقبل أن نتطرق الى النظرة التي رأوا فيها الدلالة الزمنية للفعل.

نذكر أن بعض النحاة، قد فصلوا بين الحدث والزمن، بل عرفوا الفعل على أساس إسناد الفعل على وجه الحقيقة والمجاز كما بينوا أن الفاعل انما ينوب عن حركات الفاعلين(2).

وتعريف سيبويه للفعل : "أما الفعل فأمثله أخذت من لفظ احداث الاسماء، ، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وماهو كائن لم ينقطع"، تعريف لا يعني أكثر من أن هذه الأمثلة (الابنية) انتزعت من المصادر أولا : لتدل على مجرد الاحداث. ثم اشتقت منها بعد ذلك الصيغ للدلالة على الأزمنة المختلفة. ولقد مال بعض النحاة الى فهم تقسيم سيبويه للفعل على أنه تقسيم باعتبار الحدث، وليس باعتبار الزمن قال ابن الطراوة في الافصاح معقبا على ظن الفارسي أن الفعل ينقسم بانقسام الزمان : "ولو قال الفعل ينقسم بانقسام الحدث كان مصيبا، قال سيبويه رحمه الله : وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء..... يعني لما مضى من الحدث، وما ينظر وما هو كائن في الخبر(3).

زمن الفعل عند الاصوليين

لا نستطيع تقييم رأي الاصوليين في زمن الفعل، ودلالـــة صيغتـه الا اذا

---

1 - البحث النحوي عند الأصوليين : 148.

2 - الايضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي : 86.

3 - انظر هامش المرجع السابق عن الافصاح لابن الطراوة : 53.

أجملنا آراء النحاة، قدماء ومحدثين في مدى إمكانات الصيغة للتعبير، وذلك على النحو التالي :

1 - اللغة العربية غنية بالصيغ التي تعبر عن أقسام الزمان وجهاته وقد استطاعت أن تستوعب جميع الدلالات الزمنية، شأنها في ذلك شأن اللغات الهند أوربية.

2 - زمن الفعل يحدده السياق، لا الصيغة، وأن اللغة العربية لا تعاني من أي نقص في التعبير عن جميع المراحل، بشرط أن يرتبط الزمن بالسياق، أما الصيغة فدورها ثانوي.

3 - أن الزمن الذي يدل عليه الفعل، هو الزمن الطبيعي الذي ينقسم الى ثلاثة أقسام، ماض وحاضر، ومستقبل، وذلك باعتبار أن الازمنة تخضع لنظام فلكي، منها حركة مضت ومنها حركة لم تأت، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية.

4 - أن هناك زمنين : زمن صرفي تحدده الصيغة في مجال بنائها الإفرادي، وزمن يتحدد في مجالها التركيبي (الأداة أو الفعل الذي يسبقه، أو يلحقه)(1).

ويتجلى جوهر الخلاف بين النحاة والأصوليين، في أن الأصوليين ينكرون دلالة الفعل على الزمن سواء كانت بمادته أم بصيغته، فالمادة "قام" لاتدل الا على معنى القيام مجردا من أية نسبة زمنية. أمّا الصيغة فهي معنى حرفي لاتدل الا على نسبة المادة، أي الى الفاعل، والفاعل مدلول الصيغة، والصيغة تتخذ بناء عند نسبته الى الفاعل، غير البناء الذي تأخذه، في حالة النسبة الى المبنى للمجهول فالفرق بين "ضَرَبَ" و "ضُرِبَ" أن الأولى جاءت لنسبة الحدث

1 - انظر الفصل الذي خصصناه لزمن الفعل عند النحاة.

الى الفاعل المعلوم. أما الثانية، فقد دلت بصيغتها على أن الفعل مبنى لما لم يسم فاعله، أي أن شكل الصيغة يخضع للنسبة الى الذات ولا يخضع للجهة الزمنية في رأيهم، أما أن الزمن ليس مدلول الفعل، فلأن الفعل يجوز اسناده الى الزمن. اذ نلاحظ أنه لا فرق بين قولنا : (علم الله) وعلم زيد من حيث جاز اسناد الفعل الى من كان زمانيا كزيد، وغير زماني كذاته تعالى: وكذلك نلاحظ أن مثل قولنا مضى الزمان ويأتي الزمان وخلق الله الزمان والصباح، والمساء، أمثلة صحيحة، لا تجوز في اسنادها ولاتجريد، ولو كان الزمان جزءا في مثل مضى، ويأتي لكانت هذه الامثلة غلطا... لأن لازمها أن يقع المسند اليه في زمان آخر هو زمن المسند ثم ان النحاة يذهبون الى أن للمضارع معنى مطلقا يصح انطباقه على كل الزمانين فينطبق على الحال مرة وعلى الاستقبال مرة أخرى بحسب القرائن : واذا صح ذلك فلا فرق بين الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، لأن جملة "زيد ضارب" لها معنى يصح انطباقها على كل واحد من الأزمنة الثلاثة مع عدم دلالتها وضعا على أي واحد منها، فتكون الجملة الفعلية مثلها، ولوكان الزمان جزءا من مقومات حقيقة الفعل لما أمكن تحقيق الفعل بدونه لعدم تحقق النوع الا بفصله، وقد تحقق الفعل في جميع الانشاءات(1).

فعل -يفعل -افعل

ذكرنا أن الاصوليين خصوصا المتأخرين منهم، أنكروا أن يكون للصيغة الافرادية أية دلالة زمنية، وأنهم جعلوا السياق دالتهم الفاصلة في أمر تحديد زمن الصيغة بنسبه المتفاوتة لذلك لم يظهروا كثيرا بما يطرأ على الصيغة الافرادية من تحولات زمنية أما لوقوعها في سياق معين وأما لتعرضها لاحدى الادوات، فالزمن الماضي في صيغة "فعل" مثلا لا يكون ماضيه حقيقة بل

1 - عن الفعل وعلاقته بالزمن : انظر : بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية : 1/32-35 والإحكام في أصول الأحكام للآمدي : 1/83 و النحو عند الأصوليي ص 160 وما بعدها.

مستقبل حقيقه وذلك في قولنا : (يجيئني عمرو بعد شهر وقد نجح في الامتحان) على أننا نجد ابن القيم الجوزية وان آمن بعدم دلالة الصيغة على الزمن، فانه وقف وقفات مع النحاة عند صيغة "فعل" لدراستها مقترنة بأداة الشرط وذلك من خلال الآيات القرآنية التالية قوله تعالى : «ان كان قميصه قد من قبل فصدقت»(يوسف 26/12) وقوله تعالى : «ان كنت قلته فقد علمته»(المائدة 116/5) حيث بين فساد تأويل النحاة لفعل الشرط في هذه الآية، فقد ذهبوا الى أن معنى "ان كنت قلته" ان ثبت في المستقبل وقوع ذلك في الماضي. يقول وهو يعقب على هذا الرأي(أفترى المسيح يقول لربه : ان ثبت في المستقبل أي قلته في الماضي فقد علمته، وهل هذا الإفساد في الكلام ممتع من العاقل اطلاقه) وتنصرف عنده الأفعال الماضية في الايات التالية الى الاستقبال لأنها جاءت وعدا، وذلك في قوله تعالى : «أنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر»(الكوثر 1/108). «وأشرقت الأرض بنور ربها» (الزمر 69/39)، وقوله تعالى : «فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين»(التوبة 122/9). اذ هو يفضل أن تدرس هذه الافعال في السياق الذي وردت فيه وهذا على الرغم مما قاله النحاة في أن "لولا" للمستقبل يقول ابن القيم وهو يدرس زمن الفعل "نفر" والآية انما نزلت في غزوة تبوك في سياق ذم المتخلفين عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فأخبر تعالى : أن المؤمنين لم يكونوا لينفروا كافة ... ثم ينتهي الى أن "نفر" في الآية ماض وانما يفهم منه الاستقبال لأن التخصيص يؤذن به ويرى رأيا في نحو : سواء على أقعدت أم أقمت اذ الصواب عنده أن المراد هنا ليس المضي أو الاستقبال. وان المراد هو المصدر الذي هو أعم من ذلك (أي سواء على قيامك أو قعودك) أما اذ اقترن الفعل بعدم أم بـ "فلم يتعين الفعل الماضي حتى بعد دخول لم على الفعل الثاني وذلك في نحو قوله تعالى : «سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لايؤمنون»(البقرة 6/2) اذا المعنى، سواء عليهم الإنذار أو عدمه، فلا فرق بين

ذلك، وبين أن يقال سواء عليهم، أأنذرت أم تركت الإنذار(1).

ويبدو أن ابن القيم، قد تأثر في هذه المسألة بما جاء (في نتائج الفكر) للسهيلي المتوفى سنة 581هـ. (وقد بين ابن القيم غير ما مرة أنه قرأ للسهيلي. توفي ابن القيم سنة 751هـ). وقد كان السهيلي يرى أن قوله تعالى : سواء عليهم «أدعوتوهم أم أنتم صامتون» (الاعراف 193/7). يراد بها التسوية بين الدعاء والصمت على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال.(2)

أما قوله تعالى : «من حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام»(البقرة 149/2). فإن خرجت جاءت دالة على الاستقبال. ليس لكونها بعد حيث كما ذهب ابن مالك من معنى الشرط ولهذا لو تجرد من الشرط لم يكن إلا للمضي كقولك : (اذهب حيث ذهب فلان). ويلاحظ من جملة ما قدمنا من آراء لابن القيم، أن المعول عليه في دراسة زمن الفعل وتحديده هو السياق الذي يجعله ابن القيم ليفصل في معرفة زمن الفعل.

صيغة يفعل

ومما يؤيد ما ذهبوا اليه من عمومية زمن الفعل ودلالتـــه على الاطلاق أن "يفعل" تدل بصيغتها هذه على الأزمنة الثلاثة حسب السياق الذي ترد فيه من ذلك مثلا قوله تعالى: «وجاءوا أباهم عشاء يبكون» (يوسف 16/12). فان "يبكون" فعل مضى، وانقضى زمنه بالنسبة لزماننا، وان دل على الحال في الظرف الزماني الذي وقع فيه ولوكان الحال والاستقبال جزءا من مدلول الفعل "يفعل" بحسب وضعها اللغوي لدل على ذلك في كل الأحوال، ولما كان تابعـــا

---

1 – بدائع الفوائد 51/1 وما بعدها :
2 – نتائج الفكر : 70.
3 – بدائع الفوائد : 251/4.

لاطلاق الفعل وتقييده(1).

ولقد فصل ابن القيم بعض التفصيل في دلالات "يفعل" من خلال مواضيعها في السياق. فمن ذلك أنه يجعل "ما" و "لا" النافيتين صالحتين للحال فقط، معارضا في ذلك سيبويه والزمخشري ودليله في ذلك، أن المضارع نفي بهما، وهو مرفوع، وهما لايريدان رفعه لتشاكل المنفي بالمثبت، وبفاعل مرفوع بمرفوع، وشواهده في ذلك قوله تعالى : «مالنا لانؤمن بالله»(المائدة 84/5) وقوله تعالى : «مالكم لا ترجون لله وقارا»(نوح13/71) وقوله عز وجل : «مالي لا أرى الهدهد» (النمل 20/27)، وأن لام الابتداء ترجع الفعل للحال، وقد تخلص للاستقبال اذا اقترن الفعل بقرينة استقبال نحو قوله تعالى على لسان سيدنا يعقوب عليه السلام : «اني ليحزنني أن تذهبوا به» (يوسف 13/12) "اذ أن ذهابهم يقع في المستقبل. وهو (أي الذهاب) فاعل الحزن ويمتنع أن يكون الفاعل مستقبلا والفعل حالا"(2).

وجلي أن هذه الآراء ليست بعيدة عن مجمل ما رآه النحاة في هذا القبيل من التراكيب، ولكن يبدو أن ابن القيم، قد ساق هذه الامثلة، ليدلل على أن الصيغة -بهيئتها الإفرادية لافضل لها في تحديد الزمن، ويوكل هذه المهمة الى السياق والى القرائن.

صيغة "افعل"

في الفصل الخاص بـ "زمن الفعل عند النحاة" نجد أن قدامى النحاة من بصريين وكوفيين، يلبسون فعل الأمر، أحكام المضارع بما في ذلك دلالته الزمنية، اذ هو بناء اشتق من المضارع فزمانه الاستقبال عند البصريين، أو هو (أي فعل الأمر) المضارع نفسه، حذفت منه التاء لكثرة الاستعمال.

1 - النحو عند الأصوليين عن تقريرات العراقي 159/1.
2 - بدائع الفوائد 253/7.

أما الأصوليون فلقد تعددت آراؤهم في زمن هذه الصيغة وقبل أن نعرف هذه الآراء، يحسن أن نقف معهم، وهم يعرفون فعل الأمر، فالأمر عندهم : صيغة الفعل بشرط إرادات ثلاث. إرادة إحداث الصيغة، وإرادة الدلالة بها على الأمر وإرادة الامتثال(1).

أما دلالات "افعل"، فهي الوجوب، كقوله : أقم الصلاة، والندب، كقوله تعالى «فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا»(النور 33/24) والارشاد، كقوله تعالى : «فاستشهدوا شهيدين من رجالكم» (البقرة 282/2). والاباحة كقوله تعالى : «واذا حللتم فاصطادوا» (المائدة 2/5). والامتنان كقوله تعالى : «كلوا مما رزقكم الله»(البقرة 168/2) والاكرام كقوله تعالى : «ادخلوها بسلام» (الحجر 46/15)، والتهديد كقوله تعالى : «اعملوا ما شئتم» (فصلت 40/41)، والانذار كقوله تعالى : «كلوا وتمتعوا قليلا» (المراسلات 46/77)، والتسخير كقوله تعالى : «كونوا قردة خاسئين» (البقرة 65/2)، والتعجيز كقوله تعالى : «قل كونوا حجارة» (الاسراء 50/170)، والاهانة كقوله تعالى : «ذق انك أنت العزيز الكريم» (الدخان 49/44)، والتسوية كقوله تعالى : «اصبروا أو لا تصبروا» (الطور 16/52) والدعاء كقوله تعالى : «اغفر لنا وارحمنا» (البقرة 286/2) والتمني كقول امرئ القيس: ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي... (2)...

وكمال القدرة كقوله تعالى «كن فيكون» (آل عمران 59/3).

وانما اوردنا هذه التعريفات والحدود التي حددها الفقهاء أنفسهم لتكون دالتنا في مناقشة بعض الأصوليين الذين ينكرون زمنية فعل الأمر، ذلك أنا نجد فريقا منهم يجردها من الزمن تماما، ويجعل صيغة فعل الأمر : طلب إيجاد

---

1 - الإحكام في أصول الأحكام للآمدي 200/2

2 - الاحكام للآمدي 200/2-202.

حقيقة الفعل. والمرة، والتكرار، خارجان عن حقيقته كالزمان والمكان ونحوهما. فكما أن قول القائل : اضرب غير متناول لمكان ولا زمان، ولا آلة يقع بها الضرب (فإنه) كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلة.

فاعتراضات الأصوليين على زمنية الفعل واقتناعهم بعدم دلالته على الفور، والتراخي. قائمة على عدم مصاحبة الحدث للفعل، اذ نجد أن هناك فاصلا زمنيا ومعنويا بين أداة الطلب التي هي فعل الأمر، وحدوث الفعل على وجه الحقيقة. ويبدو أن الأصوليين قد ابتعدوا بهذه الآراء عن طبيعة اللغة وضيقوا -بمقولاتهم المنطقية- من مجالات استعمالاتها ومن حسن الحظ، أن فريقا منهم قد التزم الاعتدال في هذا الموضوع. من ذلك أنا نجد الآمـــدى لا يقتنع بدلالة الفعل على العدد أو على التراضي، يقول ما ملخصه : والمختار أن المرة الواحدة لا بد منها في الامتثال، وهو معلوم قطعا، فان اقترنت به قرينة أشعرت بإرادة المتكلم التكرار وحمل عليه، وإلا كان الاقتصار على المرة الواحدة كافيا، والدليل علي ذلك أنه اذا قال له "صل» أو "صم" فقد أمره بايقاع فعل الصلاة، والصوم، وهو مصدر " افعل" والمصدر يحتمل الاستغراق، والعدد، ولهذا يصح تفسيره به.

والمصدر يحتمل العدد، فان اقترن به قرينة مشعرة بارادة العدد حمل عليه، وإلا فالمرة الواحدة تكون كافية.

ومنها قوله تعالى : «اقتلوا المشركين» (التوبة 5/9) يعم كل مشرك فقوله "صل" و "صم" ينبغي أن يعم جميع الأزمنة لأن نسبة اللفظ الى الأزمان كنسبته الى الاشخاص، ومنها أنه لو لم يكن الأمر للتكرار، لما صح الاستثناء منه لاستحالة الاستثناء من المرة الواحدة، ومنها أن الأمر الشيئ نهى عن جميع أضداده والنهي عن أضداده، يقتضي استغراق الزمان، وذلك يستلزم استدانة فعل المأمور به(1).

1 - الاحكام للآمدي 228/2.

ويستخلص من هذا النص المختصر أن فعل الأمر يدل على التكرار كما يدل على الزمن بنسبه المتفاوتة و "الأمر لا يكون الا للاستقبال ولذلك فلا يقترن به ما يجعله لغيره، وأما وروده لمن هو متلبس بالفعل، فلا يكون المطلوب منه، الا أمرا متجددا، وهو إما الاستدامة واما تكميل المأمور به(1)، نحو : «يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله» (النساء 136/4).

ونضيف بأن هناك فروقا نسبية بين أزمنة فعل الأمر حسب السياق الذي يرد فيه، فقولك : "استقم" يوحي بزمن غير الزمن الذي يقول فيه الضابط للجندي: "استعد" أما الفارق الزمني الذي رأوه بين التلفظ بصيغة :أفعل" ووقوع الحدث فانه يحي في نحو قوله عز وجل بـ «فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين» (11/41).

ولقد رأينا في الفصل الخاص بزمن الفعل عند النحاة أن لفظ الأمر قد يؤدي بصيغة إخبارية كأن تقول : إني آمرك أن تفعل كذا. أو كقوله : اذا لم تستحي فافعل ما شئت. اذ مؤدي هذا التركيب ومعناه : من لا يستحي يفعل ما يشاء. فهل نحكم على مثل هذه التراكيب بأنها خالية من الزمن....؟

نماذج من تطبيقات الفقهاء لزمن الفعل

على المسائل الفقهية :

تميز الفقهاء عن النحاة كما رأينا بأنهم انطلقوا من النصوص يعرضونها بدلالتها وملابساتها على القاعدة النحوية لتكون أداتهم في التفسير لشرح مقاصد المتكلم، باعتبار ان الألفاظ أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، ومن هنا جاءت آرائهم النحوية منتزعة.

من مواقف، وحالات تقتضي من المشرع أن يفصل فيها في ضـــوء الكـــلام

---

1 - بدائع الفوائد لابن القيم 247/4.

المنطوق الصادر من المتكلم، وتأتي أهمية تحديد زمن الفعل من حيث إنه قد يكون الفصل في كثير من القضايا الفقهية، ولعل المناظرة التي جمعت الكسائي بأبي يوسف القاضي، تبين لنا صلة اللغة بالفقه وحساسية اللغة في تغيير المعنى وملخص المناظرة أن الكسائي يسأل أبا يوسف القاضي : ما تقول في رجل، قال لرجل : أنا قاتل غلامك بتنوين قاتل، وفتح غلام، وقال له آخر : أنا قاتل غلامك بجر غلام؟ فقال آخذهما جميعا، فقال له هارون الرشيد (وقد جرت المناظرة في حضرته) : أخطأت وكان له علم بالعربية فاستحيى القاضي، وقال كيف ذلك قال الذي يأخذ بقتل الغلام، هو الذي قال : أنا قاتل غلامك بالاضافة لأنه فعل ماض، فأما الذي قال : أنا قاتل غلامك بلا إضافة فانه لايؤخذ، لأنه مستقبل لم يكن، كما قال الله تعالى : «ولا تقولن لشيئ إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله» (الكهف 23/18)، فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا.(1)

دلالة المضارع على الحال والاستقبال

رأينا أغلب النحاة يميلون الى أن الفعل المضارع يدل على ما يستقبل من الزمان، وأنه قد يدل على الحال بقرينة ولكن الفقهاء -وهم يرصدون صيغة "يفعل" في ثنايا النصوص والقضايا الفقهية، وجدوا أن دلالته الزمنية لا تقف عند الحال أو الاستقبال، وانما هي تصطبغ بألوان زمنية مناسبة للظروف والمواقف التي يصدر فيها الكلام، ومن هنا جاءت دراستهم لزمن الفعل كما قلنا محيطة بالزمن من جميع جهاته، وأقسامه(2) من ذلك :

1 - اذا قال امرؤ لزوجته : طلقي نفسك، فقالت له : أطلق، فلا يقع في الحال شيئ، لأن كلمة أطلق هنا تنصرف الى الاستقبال، ما دامت عارية من القرائـــن

---

1 - الأشباه والنظائر للسيوطي 223/3.

2 - انظر الفصل الذي خصصناه لزمن الفعل عند النحاة وأساليب النفي في القرآن للدكتور أحمد محمود البقري ص 21 وما بعدها.

التي تحول مدلول زمنها، والمضارع مطلقه الاستقبال. أما اذا قالت : أردت الانشاء أي أن نية الطلاق تصاحب التلفظ بهذه الكلمة، وبذلك يكون حكمها حكم : "بعث"، "اشتريت"، وما جرى مجراها من عبارات العقود.

2 - اذا قال : أقسم بالله لأفعلن، وأطلق ذلك فالأصح انه يكون يمينا، ولا يحمل على الوعد، وانما كان يمينا لأنه انشاء على نحوها ما رأينا في الأمثلة السابقة.

3 - أكثر النحاة على أن النفي بـ "لا" يعين المضارع للحال وهو ما استند اليه الفقهاء في جعل الحكم الفقهي للحال.

4 - اذا قال الوصي : لا أقبل هذه الوصية، فإنه يكون رد لها وذلك باعتبار أن النفي حصر لزمن الفعل في الحال، فلم يبق الا الحكم بأنها رد ونقص وقع في الحال، ولا يحتمل المستقبل.

حكم الفعل الماضي يحتمل المضي والاستقبال

يرى ابن مالك : أنه اذا وقع الفعل المذكور صلة، أو صفة لنكرة عامة، احتمل المضي والاستقبال.

فمثال دلالته على المضي : قوله تعالى : «الذيم قال لهم الناس أن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم» (آل عمران 173/3) ومثال دلالته على الاستقبال، قوله تعالى «إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم» (المائدة 34/5)(1) ومثال الصفة قوله صلى الله عليه وسلم : "نظر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأدلها كما سمعها(2)، ومما يتفرع عن هذه المسألة النحوية في الحكم الفقهي : أن يقول رجل لامرأته : إن أكرمت الذي اهنته (حيث وقع الفعل الماضي صلة،

---

1 - انظر التسهيل لابن مالك ص : 5.

2 - همع الهوامع للسيوطي 9/1.

فهو يحتمل المضي والاستقبال) أو رجلا أهنته (صفة لنكرة عامة)، فأنت طالق، فان أكرمت الذي اهانه قبل التعليق أو بعده، أي إن أكرمته في الماضي أو في المستقبل وقع في الحنث.

ومنها أن النبي صلى الله عليه وسلم عندما رأى حمارا قد وسم على وجهه، فقال : لعن الله من فعل هذا (وقعت فعل صفة لـ "من" فهي تحتمل المضي والاستقبال).

وإن حملنا "فعل" على الاستقبال. دل على التحريم وان حملناه على المضي فلا دلالة فيه على التحريم، لأنه أخبر عن هذا الشخص بخصوصه بأن الله لعنه أو دعا عليه بذلك.

كان ودلالتها على الماضي المتصل والماضي المنقطع

ذهب بعض النحاة الى أن كان تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي، والحاضر، والاستقبال، وذلك في نحو قوله تعالى «وكان الله سميعا بصيرا» (النساء 134/4)

ويرتب الفقهاء عن هذه المسألة النحوية قضايا فقهية من ذلك، أنه لو ادعى رجل عينا، فشهدت له بينة في الملك في الشهر الماضي مثلا، وشهد شاهد له، بأنها كانت ملكه، فلا يعمل بشهادته، الا أن يشهد له الملك في الحال. أي أن زمن كان لا يمتد الى الحاضر في هذا المقام.

واجمال ما نقوله في النظرات النحوية للأصوليين أنها وجهت النحو وجهة جديدة تقوم على أساس الانطلاق من النص ليمارس فيه النحو وظيفته.

وبذلك استطاع :النحو الفقهي" أن يقول كلمته في أشياء كثيرة سكت النحاة والمفسرون عنها(1).

1 - انظر هذه المسائل في : الكوكب الدري في كيفية تخريج المسائل الفقهية على المسائل النحوية للامام جمال الدين أبي محمد عبدالرحيم الإسنوي ص 120/118.